الجمهورية الفرنسية الرابعة

لم تنشأ بعد ولكنها فى طريق الإنشاء ، فسيضع الجنرال دى جول بين يدى الجمعية التأسيسية فى اليوم السادس من هذا الشهر سلطاته المؤقتة التى تلقاها من ظروف الهزيمة سنة ١٩٤٠ ثم من ظروف المقاومة الخارجية ، ثم من ظروف المقاومة الداخلية ، ثم من ظروف التحرر والانتصار بعد ذلك . وسيتلقى فى غد ذلك اليوم سلطات أخرى مؤقتة أيضاً ، ولكنها ثابتة مستقرة لا تصدر عن الظروف ولا عن المصادفات ، وإنما تصدر عن الشعب الذى أخا يبنى مستقبله بإرادة حازمة عازمة توشك أن تكون إجماعية . فقد اشترك فى التصويت للاستفتاء وانتخاب الجمعية التأسيسية خمسة وثمانون فى المئة من مجموع الناخبين .

ولم تعرف فرنسا فى تاريخها الانتخابى ما عرفته هذه المرة من إقبال الشعب على التصويت ؛ فقد اشترك فيه النساء لأول مرة وبلغ عدد المصوتين عشرين مليوناً . وقد استفتى الشعب الفرنسى فى الدستور الذى قامت عليه الجمهورية الثالثة فقرر العدول عنه إلى دستور جديد ، واستفتى فى سلطان الجمعية التاسيسية أيكون مطلقاً لا حد له أم يكون مقيداً محدوداً ، فآثر تقييده والحد منه اجتنابا للمغامرات ، وإيثاراً للحزم والدقة فى مواجهة الظروف العسيرة المعقدة التى تواجهها الإنسانية عامة ، ويواجهها الشعب الفرنسى خاصة فى هذه الأوقات .

فستكون الجمعية التأسيسية إذاً مكلفة وضع الدستور الجديد الذى ينشئ الجمهورية الرابعة مستمتعة بالسلطان التشريعى مقيدة فى مراقبة السلطة التنفيذية موقوتة الأجل بسبعة أشهر ، فإذا أتمت وضع الدستور استفتى فيه الشعب ثم انتخب البرلمان الجديد .

وكل هذه الإجراءات أتمها الشعب الفرنسى فى هدوء ودعة وأمل فى المستقبل وثقة بالنفس . وإذا كان من الطبيعى أن يستنبط شىء من نتائج

الاستفتاء والانتخاب فأول ما يمكن استنباطه من ذلك هو أن محن الحرب قد دفعت الديمقراطية الغربية إلى تطور عنيف واضح نحو الشمال .

وقد خضعت فرنسا لهذا التطور كما خضعت له بريطانيا العظمى من قبل . فالمؤثرات التى جعلت أمر الشعب البريطانى إلى العمال فى الصيف هى التى جعلت أمر الشعب الفرنسى إلى هذه الديمقراطية الجديدة فى الخريف . ونقول الديمقراطية الجديدة ، لأن هذه هى الكلمة التى تلائم نتائج الانتخابات الفرنسية الأخيرة ، وتمثل المزاج الفرنسى الجديد . فقد انتصر الشيوعيون فى فرنسا انتصاراً عظيما ولكنه بعيد كل البعد عن أن يمكّنهم من الحكم لأن ممثليهم فى الجمعية التأسيسية لا يبلغون ثلثها ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى الاشتراكيين . وقد انهزمت الأحزاب القديمة الميامنة والمتوسطة انهزاما يوشك أن يكون ساحقاً ، وقام مقامها حزب جديد هو حزب الحركة الجمهورية الشعبية ، ليس محافظاً وليس اشتراكياً ، ولكنه شىء بين ذلك ، وهو أدنى إلى الاشتراكية منه إلى المحافظة أو هو اشتراكى تلطّف اشتراكيته نزعته المسيحية الكاثوليكية . وإذاً فالذين يمثلون الشعب الفرنسى فى الجمعية التأسيسية يتألفون من أحزاب تذهب كلها إلى الشمال يقع الشيوعيون فى أقصى الشمال والاشتراكيون فى وسطه والجمهوريون الشعبيون فى أوله . ومعنى هذا كله أن الشعب الفرنسى قد عدل عن المحافظة الميامنة عدولا نهائيا ، ولكنه مازال يستأنى ويتمهل فى إقدامه على الشمال .

وليس من اليسير التنبؤ بمستقبل الحكم فى فرنسا أثناء الأشهر السبعة المقبلة . فالمنطق القديم كان يقتضى أن يأتلف الاشتراكيون والشيوعيون فيكونوا الكثرة التى تمكنهم من الحكم . ولكن المنطق الجديد قد يقتضى أن يأتلف الاشتراكيون والجمهوريون الشعبيون فيقيموا حكما ديمقراطيًّا شماليا أدنى إلى الاعتدال . وعلى كل حال فمركز الاشتراكيين خطير حقًّا فى تأليف الجمعية التأسيسية ؛ لأنه يستطيع أن يميل إلى الشمال فيرجح كفة التطرف أو إلى اليمين فيرجح كفة الاعتدال . ومن الناس من يقدر أن الجنرال دى جول سيحرص على تأليف حكومة من الأحزاب البرلمانية كلها تمثل الاتحاد الوطنى فى هذه الظروف التى يشتد فيها التعقيد . والمهم هو أن الشعب الفرنسى قد اتخذ خطوته الحازمة الحاسمة إلى هذا النوع الجديد من الديمقراطية الذى يطلّق المحافظة إلى

غير رجعة ، ويحب الشيوعية ولكنه يخشاها ، ويتخذ الاشتراكية المعتدلة مركز اناة وانتقال قد يتم غداً أو بعد غد .

وليست الجمعية التأسيسيه إلا أداة لوضع الدستور ؛ فمستقبل فرنسا رهين بطبيعة هذا الدستور من جهة ، وبالانتخابات البرلمانية التى ستتم بعد وضعه من جهة أخرى .

وواضح جداً أن عصر الانتقال هذا سيكون بعيد الأثر فى السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا . فالاشتراكيون والجمهوريون الشعبيون يريدون محالفة بريطانيا العظمى وتكوين الكتلة الغربية ، ولهذا أثره البعيد فى سياسة الاستعمار وفى علاقة الغرب الأوربى بالشرق العربى . والشيوعيون يميلون إلى تقوية الحلف الروسى ، ولهذا أثره البعيد فى نفس هذه السياسة الاستعمارية وفى علاقة الشرق بالغرب . وهذه الأحزاب كلها مجمعة على وجوب الإصلاح الداخلى العميق الذى سيحوِّل فرنسا عن « الرأسمالية » العتيقة إلى هذه الاشتراكية الجديدة .

فإذا لاحظنا أن الاشتراكية هى التى تدبر أمور بريطانيا العظمى الآن انتهينا إلى هذه النتيجة البسيطة ، وهى أن الديمقراطية القديمة التى كانت تسود العالم قبل الحرب قد ماتت فى أوربا وقامت مقامها الاشتراكية . ولم يبق للديمقراطية لقديمة إلا معقلان اثنان ، أحدهما يقاوم عن شعور وعلم وفقه بحقائق الأمور وهو الولايات المتحدة الأمريكية . والآخر لا يقاوم ولا يهاجم وإنما أخذ الديمقراطية القديمة عن أوربا وهو يستمسك بها انتظارا للمستقبل وهو الشرق الأدنى . فأما بقية العالم فيدان للصراع بين الاشتراكية والشيوعية .

ولعل هذه هى أولى نتائج الحرب الثانية ؛ فلننتظر فليس من شك فى أن لهذه لحرب نتائج أخرى لم يتكشف عنها الغيب بعد .

* * *